دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | جغرافية الاردن السياسية : أثر المتغير الصهيوني في حركية حدوده |
| المصدر: | المستقبل العربى |
| الناشر: | مركز دراسات الوحدة العربية |
| المؤلف الرئيسي: | المصالحة، محمد حمدان |
| المجلد/العدد: | مج 6, ع 51 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 1983 |
| الشهر: | مايو - ايار |
| الصفحات: | 69 - 79 |
| رقم MD: | 55639 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | EcoLink |
| مواضيع: | العلاقات الخارجية، الاردن، الجغرافيا السياسية، اسرائيل، الحدود السياسية، السياسة الخارجية، الصهيونية، القضية الفلسطينية، النزاع العربي - الاسرائيلي، الاحتلال الاسرائيلي، العالم العربي، التخطيط الاستراتيجي، المشاكل الاقتصادية، الحرب |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/55639 |

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# جغرافية الاردن السياسية :اثر المتغير الصهيونـــي في حـــركيـــة حـــــدوده

**د . محمد مصالحة**

خبير في الادارة العامة لشؤون الاعلام ـ جامعة الدول العربية .

## ـ ١ ـ

تُعنى الجغرافيا السياسية بدراسة العلاقة بين جغرافية الدولة وحدودها مع من يجاورها من الدول وبين تأثير ذلك على استراتيجيتها السياسية والعسكرية ، وينصب علم الجيوبوليتيك على دراسة الدولة في بيئتها الجغرافية وتأثير الموقع الجغرافي في سياستها . وقد ميّز علماء الجيوبوليتيك بين مفهومين :

ـ مفهوم واسع تقوم فيه الجغرافيا السياسية على الدراسة الجغرافية للدولة من منطلق سياستها الخارجية ، وتستمد مادتها من الدراسات الاكاديمية للجغرافيا والسياسة والتاريخ .

ـ مفهوم ضيق اتّسم به الفكر الالماني النازي الذي انطلق من فكرة المجال الحيوي للدولة ،فهـي « كائن حي تتمدد اطرافه اي حدوده السياسية » تحت ضغوط النمو لهذا الكائن .. اي الدولة .

والجغرافيا السياسية واحدة من فروع الجغرافيا البشرية التي تدرس النشاطات الانسانية في مجال البيئة الطبيعية ، بيد ان الاولى في اكثر تعريفاتها تحديداً انما تبحث في اثر الموقع الجغرافي على علاقات الدولة بالدول الاخرى ولا سيما التي تتقاسم معه الحدود السياسية .

وجغرافية الدولة او الموقع الجغرافي للوحدة السياسية يعتبر من المتغيرات الثابتة بين كل العوامل الاخرى المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة ، ويضيف البعض عامل التاريخ كمتغير ثابت ايضاً في السياسة الخارجية[١] ، اما العوامل المتغيرة التي تؤخذ في الاعتبار في التأثير على سياسة الدولة فهي اوضاعها الداخلية ، نفسية شعبها ، درجة المشاركة في الحياة السياسية ، القدرات الاقتصادية والبشرية والعسكرية ، وميزان القوى الاقليمي والدولي السائد في وقت ما[٢] .

---

(١) محمد حسنين هيكل ، « بصراحة ،» **الاهرام** ، ١٠٥ / ٦ / ١٩٦٧ .

(٢) Margerett Sprout Roy. *Foundations of International Politics* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall , 1967), pp. 6 and 7.

وفي ضوء هذا التحديد فإن الجغرافيا السياسية معنية بتحليل ثبات الحدود السياسية وحركيتها ، وكيفية ترسيمها ، وأثر عوامل القوة والضعف في تحديد المدى الجغرافي « الاقليمي » للدولة ، واثر الموقع الجغرافي على صنع القرار السياسي للصفوة الحاكمة على ضوء الاهداف والمصالح التي ترمي الى تحقيقها .

ويتعيّن علينا ونحن نبحث تحديداً في موضوع الحدود السياسية في نطاق الجغرافيا السياسية ، ان نميِّز بين التعبيرين : ـ الحدود Boundaries والتخوم Frontiers ـ اللذين استخدما من قبل الكتّاب المعاصرين في الجغرافيا السياسية كمترادفين في كثير من الاحيان ، بينما يمكن أن نشير الى اختلاف جوهري لا يمكن اغفاله بينهما ؛ ذلك ان الحدود هي الخطوط الفاصلة بين وحدات المجتمع الدولي المتجاورة ، اما التخوم فهي اقاليم انتقال ثقافية وقومية بين امتين كما هو الشأن بالنسبة للمنطقة الممتدة من خليج الاسكندرون حتى نهر الفرات التي تفصل بين القومية التركية شمالاً والقومية العربية جنوباً ، وبتفريق آخر فإن التخوم ظاهرة جغرافية وطبيعية ، اما الحدود فهي ظاهرة سياسية وقانونية .

ولعله من باب المألوف القول بأن تقسيمات الحدود في معظم دول العالم الثالث التي استقلت بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية كانت نتيجة مادية لصراعات القوى على المستوى الدولي .. وان نزاعات الحدود تُحسم عادة إمَّا بالوسائل السلمية وإمَّا بالصراع المسلح. غير انه يلاحظ ان الدول عادة ما تركن الى قوتها العسكرية لتسوية هذه النزاعات[٣] بما يكفل تحقيق مطالبها الاقليمية « توسيعاتها الحدودية » .

وانطلاقاً من تحديد هذه المفاهيم الى واقعها التطبيقي في منطقة الشرق الاوسط . نلمس ان الظاهرة الصهيونية منذ ان انطلقت فكراً حتى تجسيمها مشروعاً في « دولة » قد لعبت كمتغير قوي في تجزئة الخريطة الجغرافية لسوريا الكبرى وتحديداً مع تصميم بنود اتفاق سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦ التي ارست دعائم هذه التجزئة وتوزيع المنطقة الى مجموعة من الكيانات السياسية .

ويأتي اعلان بلفور عام ١٩١٧ باقامة « وطن صهيوني » في فلسطين كمرحلة ارساء للمشروع الصهيوني برعاية بريطانيا في المنطقة .. ولتتم في ضوء منطلقاته عملية الترسيم للحدود السياسية للجغرافيا بين فلسطين وشرق الاردن اللتين كانتا تشكلان نسيجاً بشرياً وجغرافياً متصلاً في العهد العثماني وما قبله . وبطبيعة الحال يمكن ان نفرق بين فترتين متمايزتين في المخطط الصهيوني وخطواته التنفيذية .

## ـ ٢ ـ

وتمتد الاولى منذ عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٤٨ تاريخ اعلان قيام الدولة العبرية في جزء من فلسطين .. وفيها كان الضاغط الصهيوني على بريطانيا وفرنسا وبرعايتهما هو المتغير الرئيسي في تحديد ملامح الخريطة السياسية للمنطقة .

---

(٣) اسماعيل صبري مقلد ، **الاستراتيجية والسياسة الدولية** ( بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٧٧ ) ، ص ٣٣ وما بعدها .

في هذه المرحلة كانت الحركة الصهيونية بمختلف مؤسساتها تعمل عبر مراكز الثقل في النظام الدولي لتأمين اوفر مساحة ممكنة لفلسطين الانتداب المرشحة لاقامة الوطن اليهودي فيها .. وبعبارة اخرى عملت على فرض المنطقة الاسرائيلية على الخريطة السياسية من خلال المنافذ التالية :

ـ المنفذ الدولي : وذلك بتضمين وعد بلفور في صك الانتداب البريطاني على فلسطين بتحويل عصبة الامم وتحدد ذلك في ميثاق الانتداب عام ١٩٢٢.. وبالتالي اكتساب الشرعية الدولية للمشروع الصهيوني(٤) .

ـ المنفذ الاستيطاني : القائم على الغمر البشري اليهودي لبعض الاجزاء الفلسطينية الساحلية .. وقد وصل التعارض بين الوجود الاستيطاني الصهيوني والوجود العربي مرحلة خطرة عام ١٩٣٦ حيث بدا ان نمو الوطن القومي اليهودي بهذه الصورة امر يهدد الوجود القومي العربي في فلسطين(٥) .

في هذه المرحلة بدأت عملية التناطح السياسي بين الحركة الصهيونية والجانب العربي حول الحدود الشرقية لفلسطين « الانتداب » ، وتحديداً حول غرب نهر الاردن والاقليم الواقع شرقه ، والتي كانت ضمن المنطقة الخاضعة للانتداب البريطاني ذلك ان بريطانيا حينئذٍ حاولت التخفيف من اثر خطيئتها على العرب لعدم التزامها الوفاء بوعودها في المساعدة باقامة دولة عربية مستقلة تشمل الولايات العربية تحت الحكم العثماني في ضوء ما ورد في مراسلات الشريف حسين ـ مكماهون ، وعبرت عن هذا التخفيف باستثناء اقليم شرق الاردن من وعد بلفور واقامة امارة فيه عام ١٩٢١ . وعززت هذا الاستثناء في صلب المادة ٢٥ من ميثاق الانتداب ومعنى ذلك حظر الهجرة اليهودية الى هذه المنطقة ؛ حينئذٍ ورد أول تحديد للحد الفاصل بين القطرين في برقية جوابية بعث بها هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين لحكومته في ٣٠ / ٨ / ١٩٢٢ على النحو التالي :

« .. يبدأ الخط الفاصل من نقطة على ساحل البحر الاحمر تقع على بعد ميلين غرب العقبة ويتجه شمالاً في وسط وادي عربة متبعاً خطاً يمر وسط البحر الميت ووسط نهر الاردن حتى التقاء نهر الاردن باليرموك مع السماح لشرق الاردن بأن يأخذ اللسان ثم في وسط نهر اليرموك حتى نقطة 24H32A على اليرموك ، وان شرق الاردن ستثير معارضة قوية اذا ثبتت انكلترا حداً آخر غير الذي يسير في وسط نهر الاردن (٦) ... وردت الحكومة البريطانية على مندوبها بأن الحد يستمر في وسط نهر اليرموك حتى التقائه بالحدود السورية ، وقد أيدت وزارة الخارجية الاميركية مسار هذا الخط لدى استفسار بريطانيا منها عن الحد السياسي بين شرق الاردن وفلسطين »(٧) .

ويلاحظ ان هناك اختلافاً بين هذا التحديد الجغرافي وبين ما ورد في اتفاقية سايكس ـ بيكو يتمثل في انه اضاف لفلسطين«الانتداب»: صحراء النقب ، النصف الغربي من نهر الاردن،الاتصال بخليج

---

(٤) محمد مصالحة ، « سياسة الاردن نحو القضية الفلسطينية »، ( اطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٢ ) ( غير منشورة ) .

(٥) محمد توفيق محمود ، **الجغرافيا السياسية لاسرائيل** ( القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧ ) ، ص٧٠ .

(٦) محمد محمود الديب ، **حدود فلسطين** ( القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٩ ) ، ص ٩٢ وما بعدها .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

العقبة بساحل طوله ٤ اميال كنتيجة للضغوط الصهيونية التي ترمي الى توسيع المجال الجغرافي للمشروع الصهيوني .

كانت الضغوط التي مارستها الحركة الصهيونية مبكراً لتعيين هذا التحديد للجغرافيا السياسية لفلسطين وشرق الاردن قد اتخذت مسارين :

**المسار الفكري** : حيث عبّرت مختلف كتابات مفكري الحركة امثال هاري ساكر وهيرتزل وماكس نورد وجاستر ووايزمن وكابلانسكي وسواهم عن تصور فضفاض للجغرافيا السياسية لفلسطين « التاريخية » التي يحلمون بإقامة دولتهم عليها .

فقد كتب **هربرت سايد** عام ١٩١٥ يقول[٨]: « .. إن فلسطين تتمتع بأفضل ما يمكن من الحدود الطبيعية فالبحر غرباً والصحراء شرقاً وجنوباً .. وان البلاد الواقعة شرق الاردن ( جلعاد وحوران ) لم تنعم بالاستقرار خلال تاريخ العهد القديم لكنها ذات حدود طبيعية واضحة المعالم تمتد من جبل الشيخ ( الحرمون ) الى اليرموك جنوباً ومن نهر الاردن الى طرف الصحراء » .

**مسار العمل السياسي** : ونقصد به ، جماع المحاولات الصهيونية السياسية عبر مؤسسات الحكم ، وجماعات الضغط ، واجهزة الاعلام في الدول الغربية ولاسيما بريطانيا التي كانت تمسك بناصية الامور في تلك المنطقة من اجل حملها على تأييد تصورها الاقليمي للدولة اليهودية المقترحة او « فلسطين الكبرى » .

وفي هذا الشأن نستذكر مذكرة هربرت صموئيل للحكومة البريطانية التي ذكر فيها ان حدود فلسطين الشرقية تشمل شرق الاردن حتى الخط الحديدي الحجازي . وقد جهدت الحركة الصهيونية في مختلف مقترحاتها حول الوطن اليهودي وحدوده بعد اصدار وعد بلفور لكي تخلق الانطباع بأن الوعد يشمل شرق الاردن ايضاً[٩] .

وفي عام ١٩١٩ تقدمت المنظمة الصهيونية الى مؤتمر الصلح بفرساي بمذكرتها الشهيرة وجاء بضمنها بصدد الحدود مع شرق الاردن « ضرورة تثبيت حدود معينة لفلسطين التاريخية بضم جنوب لبنان وحرمون وشرق الاردن اليها » . وشرحت المذكرة اسباب هذا التحديد لتأمين اسس اقتصادية ، ومنافذ طبيعية ، ومصادر مياه تجعل فلسطين تشتمل في حدودها على اكبر قدر من الاتساع لتضم شعباً نامياً وكبيراً[١٠] .

وهكذا كانت الاسانيد التاريخية ، والاحتياجات الاقتصادية ، والمياه الضرورية للحياة هي التي استهدى بها المنهج الصهيوني الفكري والسياسي في تصوره لحجم الرقعة الجغرافية اللازمة لاقامة « دولة يهودية » .. وبناء عليه رسمت الحدود الجغرافية بين شرق الاردن وغربه بحيث تضمن لهذه الدولة المقبلة :

---

(٨) لمزيد من التفصيل انظر : اسعد رزوق ، **اسرائيل الكبرى** ( بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٦٩ ) ، ص ٢٣١ .

(٩) حسن صبري الخولي ، **سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين** ( القاهرة : دار المعارف، [د.ت.])، ج ١ ، ص ١٤ وما بعدها .

(١٠) لمزيد من التفصيلات عن المذكرة انظر : عبد الوهاب الكيالي ، **المطامع الصهيونية التوسعية** ( بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٦٦ ) ، ورزوق ، **اسرائيل الكبرى** .

ـ « حقاً » في مياه نهر الاردن واستثماره في مشاريعها الزراعية والكهربائية وهو ما تكشّف عنه تطور الاحداث عام ١٩٦٤ بتحويل مياه الاردن كلياً لارواء اراضي النقب في فلسطين المحتلة .

ـ اقتسام البحر الميت وثرواته المعدنية مع شرق الاردن وهي مشروعات بدأت بواكيرها إبان الحكم الانتدابي البريطاني على فلسطين وشرق الاردن .

ـ تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في فصل جناحي الوطن العربي عن بعضهما من خلال ربط فلسطين الانتداب بخليج العقبة وضم صحراء النقب الى المنطقة التي سيقام عليها المشروع الصهيوني في وقت لاحق .

وبهذا يتضح ان المشروع الصهيوني الذي حمل في بدايته اسم « وطن قومي لليهود في فلسطين » لم يكن في مدلوله التطبيقي سوى مشروع استعماري توسعي يتطابق في مضامينه مع فكرة المجال الحيوي لدى النازية ، والامبراطورية الرومانية التي راودت احلام موسوليني ودفعت بهما الى انتهاج سبيل القوة لاعادة صياغة الجغرافيا السياسية لاوروبا في العقد الاربعيني .

وطيلة الفترة التي سبقت انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨ لم يخفِ زعماء الحركة الصهيونية والوكالة الصهيونية بمختلف فصائلها تطلعاتهم التوسعية نحو شرق الاردن وان نظرتهم للحدود السياسية مع شرق الاردن انما تنطلق من افتراض عدم وجودها واغتنام الفرص لدفع هذه الحدود نحو الشرق .

في عام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ ابان محاولات لجنة بيل البريطانية اعلن وايزمن امام اللجنة ، وقبل انشاء الدولة اليهودية : « .... أعرف ان الله قد وعد اسرائيل بفلسطين ولكن لا اعرف حدوداً وضعها لها واظن انها كانت اوسع من المقترحات الخاصة بالحدود الآن .. وربما شملت شرق الاردن ايضاً ومع ذلك فقد فقدنا القسم الشرقي ويطلب الينا التخلي عن بعض من القسم الغربي »[١١] .

بيد ان انشاء إمارة شرق الاردن عام ١٩٢١جاء ضربة للمخطط الصهيوني في اقامة دولة « اسرائيل الكبرى »... ذلك الهدف الذي تحقق مرحلياً عام ١٩٤٨ حينما اعلن بن غوريون عن قيام اسرائيل كدولة « بلا حدود » لأن من شأن ذلك ان تغل يده وتشل حركته في المستقبل[١٢] .

## ـ ٣ ـ

وقد انتهت هذه الفترة من المخطط الصهيوني عام ١٩٤٨ **بقيام اسرائيل على جزء من فلسطين** ، وقد تفاعلت عدة عوامل في تحديد موضوع الخطوط الفاصلة للجغرافيا السياسية بين فلسطين وشرق الاردن الذي عُرف عام ١٩٤٦ بالمملكة الاردنية الهاشمية التي حصلت لتوها على الاستقلال من بريطانيا . ومن بين هذه العوامل :

ـ انتهاء الانتداب البريطاني وانسحاب قواته من فلسطين عشية ١٤ / ٥ / ١٩٤٨ مفسحة

---

(١١) عادل محمود رياض ، **الفكر الاسرائيلي وحدود الدولة** ( القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧ ) ، ص ٧٨ .

(١٢) ايغال آلون ، **تكوين الجيش الاسرائيلي** ، ترجمة عثمان سعيد وناجي علوش ( بيروت : دار العودة ، ١٩٧١ ) ، ص ٣٠ .

المجال لاندلاع الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى ، وقد اخفق الانتداب متعمداً في تمكين اهل فلسطين من نيل استقلالهم الوطني كما كان متوقعاً من الانتدابات الاجنبية في بقية اقطار المنطقة .

ـ اقرار الامم المتحدة لتقسيم فلسطين الى دولتين : عربية ويهودية مع تدويل الاماكن المقدسة ، والذي رفضه العرب ؛ ومنهم الفلسطينيون .

ـ دخول القوات الاردنية والعراقية الى شرق فلسطين مع بقية الجيوش العربية للدول المتاخمة لحماية عروبة فلسطين .. وتبع ذلك توقيع اتفاقية للهدنة بين الاردن واسرائيل في رودس عام ١٩٤٩ .

وفي عام ١٩٥٠ دُمجت شرق فلسطين او الضفة الغربية مع الاردن وامتدت الجغرافيا السياسية لشرق الاردن لتعبر النهر غرباً وتخلق وضعاً جديداً للمدى الاقليمي الاردني عما كان عليه حتى عام ١٩٤٨ وتصبح حدوده الغربية عبارة عن خطوط هدنة عسكرية مع الكيان الاسرائيلي الجديد ... كما سنشرح بعد قليل .

ومنذ ذلك الحين يصبح الحديث عن جغرافية الاردن السياسية من الغرب مرتبطاً بعلاقة الاردن بالقضية الفلسطينية وبمجمل الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وتداخل متغيرات القوة والدبلوماسية ، والنظام الاقليمي العربي والنظام الدولي في موضوع الحدود السياسية الغربية للاردن .

إن العودة الى الجغرافيا التاريخية مهمة في هذه الحالة .. تلك الجغرافيا التي تُعنى بجغرافية الماضي باعتبارها اداة اتصال الجغرافيا السياسية بالتاريخ .. لتكوين ما يمكن تسميته بالجغرافيا السياسية التاريخية التي تختص بدراسة البعد الزمني للظاهرات التي تدخل ضمن موضوع الجغرافيا السياسية .

ومن ناحية الجغرافيا التاريخية ، نشير الى ان لفظة شرق الاردن او Trans jordan قد اطلقت لأول مرة اثناء فترة الاحتلال الصليبي لهذه المنطقة[١٣] على الاقليم الممتد الى الشرق من نهر الاردن ، اما المنطقة غرب النهر فهي فلسطين وقد شكّل الاقليمان جزءاً جغرافياً واحداً من سوريا الكبرى كان يطلق عليه سوريا الجنوبية حتى عهد الانتداب بعيد الحرب العالمية الاولى ، وفيما يمكن اعتبار غرب النهر من وجهة نظر جغرافية الجهة الساحلية لشرق الاردن فإن شرق النهر هو العمق الداخلي لفلسطين التي تم تحديدها جغرافياً في السنوات الاولى لعهد الانتداب كما أسلفنا .

لم يكن هناك تمييز اداري وجغرافي سياسي منفصل لشرق الاردن حتى ذلك الوقت فقد كان سنجق عجلون ( اللواء الشمالي ) تابعاً لسنجق حوران في سوريا الشمالية ، وقضاء البلقاء ( منطقة الوسط شرق النهر ) تابعاً لمتصرفية نابلس غرب النهر . اما منطقة العقبة ومعان ( في الجنوب )فكانت تابعتين للحجاز[١٤] .

وتبعاً للترسيم الحدودي عام ١٩٢٢ ،فإن شرق الاردن قد تكوّن من قطاع جغرافي طولي يمتد من نهر اليرموك شمالاً الى خليج العقبة جنوباً ومن الازرق وباير شرقاً الى نهر الاردن والبحر الميت ووادي

---

(١٣) يوسف درويش غوانمة ، **شرق الاردن في عصر دولة المماليك** ( عمان : المطابع التعاونية ، ١٩٧٩ ) ، ص ٣٧ .

(١٤) منيب الماضي وسليمان الموسى ، **تاريخ الاردن في القرن العشرين** ( عمان: ١٩٥٩ ) ، ص ٧ .

عربة غرباً مع نتوء مستطيل يتجه جنوب الشرق حيث الحدود العراقية ـ الاردنية تخترق منطقة صحراوية فاصلة تتناثر فيها الواحات .

وفي دراسة الجغرافيا السياسية للاردن يمكن بوضوح ان نميّز بين نوعين من الحدود السياسية :

**الحدود الاردنية ـ العربية** : وتشمل حدود الاردن مع كل من سوريا شمالاً والعراق شرقاً والسعودية جنوباً وهي حدود اتسمت بالاستقرار بعد ان تم تعيينها في عهد الانتداب البريطاني والفرنسي على المنطقة ، فقد عينت اتفاقية « حبراء » الموقعة عام ١٩٢٥ مع الحكومة السعودية الحدود السياسية بين البلدين ، بينما عُينت الحدود العراقية ـ الاردنية في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٢٦ ، اما الحدود مع سوريا وفلسطين فقد عينت عام ١٩٢٠ بين الدولتين المنتدبتين بريطانيا وفرنسا(١٥) .

**الحدود الاردنية الغربية** : وهي اداة الارتباط الجغرافي والبشري والسياسي بين الاردن والقضية الفلسطينية منذ نشأتها وحتى اليوم ، كما أنها عنصر التغير الحدودي الواضح في الجغرافيا السياسية للاردن .. وقد تميزت هذه الحدود بالحركية وعدم الاستقرار طيلة العقود الستة الماضية . كما سنوضح في وقت لاحق .

وبصورة عامة يمكن إجمال الخصائص التالية للجغرافيا السياسية الاردنية :

ـ انها جعلت من الاردن دولة شبه برية لا تملك شاطئاً بحرياً وبالتالي منافذ بحرية باستثناء شريط صغير على لسان خليج العقبة جرى تحديده في اتفاقية لتعديل الحدود مع السعودية عام ١٩٧٧ ، وقد اسفر الوضع السابق على التعديل عن حركة تجارية عبر الاقطار المجاورة وجعلها ترتبط تطوراً او تراجعاً بنمطية العلاقات السياسية مع هذه الاقطار، وكذلك بحركة الملاحة في قناة السويس التي اغلقت مرتين منذ نشأة الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

ـ انها جعلت من الاردن دولة ذات حدود طويلة بصورة لا تتناسب مع مساحته الصغيرة(٩٦الف كلم٢)وهي تعادل $\frac{١}{٣}$ مساحة سوريا، $\frac{١}{٥}$ مساحة العراق، $\frac{١}{١٦}$ من مساحة السعودية و٩ امثال مساحة لبنان .. ومثل هذه الحدود الطويلة كما يرى علماء الجيوبوليتيك تشكل عبئاً على المقدرة الدفاعية للدولة(١٦) .

ـ انها جعلت من الاردن دولة ذات موقع اتصالي بين الاقطار المجاورة ، ونقطة ارتكاز محورية لحركة تقطعه من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب ليكون بذلك حلقة اتصال مهمة بين شبه الجزيرة ومنطقة الخليج وبلاد الشام كما جعل منه هذا الموقع واحدة من مجموعة « دول المركز » في النظام الاقليمي العربي وتفاعلاته السياسية طوال العقود الماضية .

بيد ان الحدود الغربية للاردن على وجه الخصوص كانت الوحيدة بين بقية حدوده التي اثرت على

---

(١٥) انظر : مصالحة ، « سياسة الاردن نحو القضية الفلسطينية ،» ص ٢٠ وما بعدها .

(١٦) S.W. Boggs, *International Boundaries: A Study of Boundary Functions and Problems* (New York: 1964), p. 16.

تشكيلة جغرافيته السياسية وقد مرت بثلاث مراحل : مرحلة الانتداب المحددة نهائياً عام ١٩٢٢ ؛ مرحلة الهدنة عام ١٩٤٩ ؛ مرحلة وقف اطلاق النار عام ١٩٦٧ .

وفي جميع هذه المراحل عملت الجغرافيا السياسية للاردن على خلق علاقة عضوية بينه وبين المسألة الفلسطينية ، وجعلت منه جزءاً من حزام الأمن العربي المواجه لاسرائيل ، ثم لفتت اليه انظار الدول الكبرى وبالتحديد طرفي النظام الدولي مع عقد الخمسينات ، واخيراً وليس اخراً ان يصبح طرفاً في اي مشروع لتسوية القضية الفلسطينية وحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي[١٧] .

ولئن ثبتت الحدود الغربية على حالها في عهد الانتداب حتى عام ١٩٤٨ على الرغم من المطالبات الصهيونية فكرياً وسياسياً بأن تشمل الدولة اليهودية ضفتي الاردن باعتبارهما تشكلان وحدة جغرافية وتاريخية .. فإن خطوط الهدنة بعد عام ١٩٤٩ التي دفعت بحدود الاردن الغربية الى وسط الاقليم الفلسطيني لم تكن في نظر الاسرائيليين الا حالة « مؤقتة » تسبق التسوية النهائية وقد عبر عن هذا الموقف المشروع الاسرائيلي الى لجنة التوفيق الدولية عام ١٩٤٩ : « .. تعتبر حدود فلسطين الدولية ايام الانتداب حدوداً طبيعية لدولة اسرائيل وتكون المنطقة الوسطى لفلسطين ( الضفة الغربية ) كاستثناء مؤقت تحت السلطة العسكرية الاردنية الى حين التسوية النهائية »[١٨] .

وفي عام ١٩٥٥ اعلن بن غوريون امام الكنيست « يجب على مصر ان تغادر قطاع غزة في الحال وعلى الاردن اخلاء فلسطين الغربية بكاملها »[١٩] . وكانت الحدود الاردنية الغربية إن جاز تعبير ـ الحدود ـ في مرحلة الهدنة قد شهدت سلسلة متعاقبة من الاعتداءات الاسرائيلية والخرق المتعمد لترتيبات الهدنة وخطها الممتد بطول ٤٨٠ كلم وقد نشأت كنتيجة للعمليات الحربية عام١٩٤٨ على الجبهات العربية جميعاً ، وقامت على انقاض الحدود القانونية الدولية « للدولة اليهودية » في فلسطين بموجب قرار التقسيم عام ١٩٤٧ .

وتفردت خطوط الهدنة بين الاردن واسرائيل عن سواها بمجموعة من الخواص هي :

**الخاصية الاستراتيجية** : إذ اتصفت بالطول الممتد في مواجهة اسرائيل ، وبأنها تضغط على خاصرة اسرائيل في منطقة طولكرم ـ نتانيا لتصبح في هذا القاطع نحو ١٤ كلم ؛ مما جعل الجسم الاسرائيلي نحيلاً في هذه المنطقة مما يهدد مستوطناته المتناثرة .. وتعتبر هذه الخاصية بين الدوافع الصهيونية للتوسع الاقليمي عبر خطوط الهدنة نحو الشرق عام ١٩٦٧[٢٠] .

**الخاصية الديموغرافية** : بما أن خطوط الهدنة من شمال جنين حتى بيت لحم تخترق او تشطر كثيراً من المناطق والقرى الفلسطينية الآهلة بالسكان بصورة قسرية تجعل قسماً منها تابعاً لاسرائيل والآخر للاردن .. وقد تفصل احياناً بين بعض القرى وخراجها او بين افراد العائلة الواحدة .. وهو اكبر توضيح لحجم المأساة الفلسطينية بعد عام ١٩٤٩[٢١] .

---

(١٧) انظر : مصالحة، المصدر نفسه .

(١٨) **ملف وثائق فلسطين** ( القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ) .

(١٩) رزوق ، **اسرائيل الكبرى** ، ص ٥٧٤ .

(٢٠) اكرم ديري وهيثم الايوبي ، **نحو استراتيجية عربية موحدة** ( بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٨ ) ، ص ٦٠ .

(٢١) Elmer Berger, *Memories of Anti-Zionist Jew* ( Beirut: IPS, 1976), p. 53.

**الخاصية التداخلية** : وتتمثل في وجود بعض المواقع كجبل سكوبس ، ومستشفى هداسا والجامعة العبرية التي يسمح للاسرائيليين بالمرور اليها عبر خطوط الهدنة تحت الحراسة . وقد عملت هذه الخواص مجتمعة على ان تصبح الحدود الاردنية الغربية ( خطوط الهدنة ) مصدر توتير عسكري وسياسي طوال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٥ التي شهدت ٦٥٢٨ اعتداء اسرائيلياً ، بينما بلغت حوادث خرق الهدنة من الجانبين نحو ١٤٩٠٠ حادث لتصبح الاردن ثانية البلدان العربية بعد سوريا فيما يتعلق بعدد حوادث خرق الهدنة .

وفي مرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧ ترتد حدود الاردن الغربية الى الشرق لتعود الى ما كانت عليه عام ١٩٤٨ إثر العدوان الاسرائيلي الذي اجتاح الضفة الغربية لنهر الاردن ويعلن موشيه دايان وزير الحرب الاسرائيلي حينئذٍ في آب / اغسطس سنة ١٩٦٧ اي غداة انتهاء الحرب : « هنالك حوالى مليون عربي لا نريدهم ، اعني لا نريدهم مواطنين في اسرائيل في القسم الاردني ولا نريد عودة مصر الى غزة وسيناء .. واعتقد ان على اسرائيل ان لا تتنازل بحال من الاحوال عن قطاع غزة لمصر او عن الجزء الغربي لنهر الاردن الى دولة الاردن »[٢٢] .

وبهذا الانتشار الجديد « للمنطقة الاسرائيلية » في كامل الارض الفلسطينية لا تتقلص الجغرافيا السياسية للاردن مجرد بضعة آلاف من الكيلومترات المربعة فحسب وانما تحمل المرحلة الجديدة التي فرضها المتغير الصهيوني عام ١٩٦٧ على هذه الجغرافيا تعقيدات حادة على اوضاع الدولة الاردنية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً . ومن هذه التعقيدات : التعقيدات السياسية ـ الاجتماعية : فالنزوح القسري لعشرات الألوف من المواطنين العرب من فلسطين المحتلة الى الشرق وما رافقه من إقامة تجمعات سكنية في المخيمات في ظل ظروف اجتماعية قاسية بدا وكأنه عودة القهقرى لحركة التمدن التي يخطوها المجتمع الاردني .. انه حالة متكررة لما نتج عن حرب ١٩٤٨ كما أنها عملية توصيف قهرية جديدة لظروف مجتمع يحاول أن يتخلص من مظاهر التخلف في بنائه الاجتماعي ومن ذلك : حالة المخيمات وحالة البداوة[٢٣] .

من جانب آخر ظهرت المقاومة الفلسطينية المسلحة في مناخ الهزيمة العربية العسكرية امام القوات الاسرائيلية عام ١٩٦٧ كقوة تجييش سياسي وعسكري جماهيري قوي في معظم البلدان العربية المجاورة لاسرائيل .. في وقت كانت تعمل النخب الحاكمة العربية الى خفض درجة التسييس وعدم تصعيد المواجهة المسلحة مع اسرائيل ولا سيما انها في مرحلة التقاط الانفاس وترتيب اوضاع جيوشها واعادة تسليحها .. وكان هذان العاملان من اهم الاسباب الى حدوث الخلل في علاقة المقاومة بأنظمة الحكم العربية في وقت لاحق .

**التعقيدات الاقتصادية** : وتتمثل في الضغوط المتزايدة على اقتصاديات الاردن بنتيجة الاحتلال للضفة الغربية ومتطلبات الاحتياجات الطارئة للنزوح الجديد عبر الحدود الغربية ، وعرقلة خطتها التنموية . وفي هذا الشأن يقول الملك حسين « تدهورت اقتصاديات الاردن الى الحضيض .. خسرنا كل شيء وكان علينا أن نبدأ من الصفر الى جانب مشكلة تمويل السلاح والعناية باكثر من ٦٥٠ الف نازح من ابناء فلسطين »[٢٤] .

---

(٢٢) *UPI* (News Agency), 9 /8 / 1967.

(٢٣) انظر تفصيلات عن هذا الجانب في : حياة ياغي ، « مشكلات اللاجئين في مخيمات الاردن »، ( رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، كلية الآداب ، ١٩٧٣ ) (غير منشورة) .

(٢٤) الحسين بن طلال ، **مهنتي كملك** ، ترجمة غالب طوقان ( عمان : الشركة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ ) ، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ .

ويتصل بهذا الامر ومن زاوية جغرافية استكمال اسرائيل مشاريعها لتحويل مياه نهر الاردن قبيل الحرب مما يعد ضاغطاً كبيراً على تطوير التنمية الزراعيـة في وادي الاردن ومظهراً للتخـريب الاسرائيلي لجغرافية المنطقة ، ويدخـل في هذا السيـاق ايضاً مشـروع شق قناة البحـرين ( الميت والمتوسط ) في السنوات الاخيرة .

من جانب آخر افرزت حرب ١٩٦٧ ما يسمى بسياسة الجسور المفتوحة عبر خط وقف اطلاق النار ، وعلى الرغم من ان سلطات الاحتلال حاولت استثمار ذلك لمنافع اقتصادية وسياسية فإن اسباباً موضوعية فرضت هذه السياسة على الجانب الاردني ، لأن اغلاقها ـ اي الجسور ـ يعني حتماً قطع التواصل الاجتماعي بين العائلات العربية شرق النهر وغربه ، واعطـاء الفرصـة للاحتـلال ليلحق اقتصاديات الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي[٢٥] .

**التعقيدات العسكرية** : لقد تزايدت الاعتداءات العسكرية الجوية والبرية الاسرائيلية عبر الخطوط الغربية للاردن واستهدفت مراكز النمو الزراعي والعمراني والتجمعات المدنية .. واتسمت بطابع المباشرة والكثافة مع غياب وجود قوات مراقبة دولية كما كان الحال قبل عام ١٩٦٧ ، وكانت الاهداف الواضحة من وراء ذلك خلق ضغط على حركة المقاومة وحملها على الارتداد الى المدن وارباك عملية اعادة تنظيم القوة المسلحة للاردن وبالتالي تصديع العلاقات التنسيقية بين الجيش والمقاومة والمواطنين بسبب الخسائر البشرية والاقتصادية المترتبة على ما تصفه اسرائيل بالعمليات الحربية الانتقامية .

ومن وجهة نظر اسرائيلية استراتيجية فإن دفع خطوط الهدنة الاردنية ـ الاسرائيلية الى الشرق قد اكسب اسرائيل ميزة دفاعية باحتلالها ارضاً عربية جديدة وفي هذا يقول آلون « ان خطوط الهدنة القديمة خاوية من اي قيمة استراتيجية والعودة اليها تعني العودة الى مصيدة موت محتملة »[٢٦] .

إن مراجعة متأنية لمشاريع التسوية الاسرائيلية فيما يخص « مشكلة الحـدود » مع الاردن تنطلق في عهد حكومات حزب العمل من اعتبارات التوسع الاقليمي تحت مبررات امنية ، وتعتبر في مجملها حدود اسرائيل الشرقية هي نهر الاردن والخط المار في منتصف البحر الميت وتضم لاسرائيل المساحة الواقعة بين النهر والمرتفعات الجبلية لتشكل حزاماً امنياً بعرض يتراوح بين ١٤ ـ ٢٤ كلم .. وانه يتعين غمر منخفض الاردن وضواحي القدس بالمستوطنات لتضمن عدم تعرض اسرائيل لاخطار عسكرية[٢٧] .

كما إن الاستراتيجية الاسرائيلية ازاء « مسألة الحدود » مع الاردن تنطلق في عهد الليكـود الحاكم من مقولات تاريخية ، ولهذا نجد ان تعبيرات الحدود التاريخية واسرائيل الكبرى ، وحدود ارض اسرائيل والحدود الدينيـة كُثُر تداولها في عهد الليكود الحاكم ، بينما شاعت في عهد حكومات

---

(٢٥) لمزيد من التفصيل انظر : اسامة الغزالي حرب ، **الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الارض المحتلة** ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٧ ) ، ص ٢٤ وما بعدها .

(٢٦) آلون ، **إنشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي** ، ص ٦٣ وما بعدها .

(٢٧) انظر : محمد فيصل عبد المنعم وابراهيم كروان ، **التوسع الاسرائيلي ٦٧ ـ ١٩٧٣** . ( القـاهرة : مـركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، [د.ت.]).

حزب العمل من قبل تعبيرات الحدود الدفاعية ، والحدود الآمنة القابلة للدفاع ، والحدود المثالية .. بيد ان القاسم المشترك بين تسميات الحزبين هو الرغبة في الاستحواذ على الارض العربية .. إنهم يصفون الحدود ولا يعنونها فلقد عبرت عن ذلك غولدا مائير بقولها امام حشد يهودي استيطاني : « .. لم تعين لنا حدود .. ولن تعين فنحن الذين نعين الحدود في اي مكان واعلموا جيداً ان اي مكان تستوطنونه وتدافعون فيه عن البلاد سيكون ذلك المكان حدودنا »[٢٨] .

- ٤ -

إن الموقف الاسرائيلي من موضوع الحدود مع الاردن يلخص في النهاية استراتيجيتها الكلية من القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في ارضه المحتلة واقامة دولته عليها .. وهذه الاستراتيجية تنطلق من مقولتها بعدم قيام اكثر من دولتين بين البحر المتوسط والصحراء .. وان تحريك الحدود الاردنية الغربية واعادتها الى خطوط الهدنة عام ١٩٤٩ ، بالقوة او الجهد الدبلوماسي ، يعني العودة الى جوهر القضية وهو موضوع الحقوق الفلسطينية وهو ما تشبثت اسرائيل برفضه مراهنة على قوتها العسكرية وضعف الموقف العربي القومي .

لقد رفضت اسرائيل حدود قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، وخطوط الهدنة عام ١٩٤٩ ، ومبدأ الانسحاب من خطوط وقف اطلاق النار عام ١٩٦٧ ، رغم كل المحاولات الدولية والعربية للتسوية .. لأنها تنزع لتطبيق مفهوم الحدود المفتوحة والمتحركة دائماً □

---

(٢٨) جورجي كنعان ، **سقوط الامبراطورية الاسرائيلية** ( بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٠) ، ص ١٩ .